الوجه الاول في البيع فيكون
استثناء بيعا للعبد بالحصة
ابتداء فالحرية تقع ابتداء
وهو باطل لجهالة الثمن

يبقى البيع في الاخر بحصته من الثمن
لان بيع الحصة بقاء وهو جائز
كما لو فسخ البيع في العبد المبيع بعد
انقاده

ورعاية شبه الناكح تقتضي
ان لا يصح الاحتجاج بالعام لان
مستقل وكل مستقل يفيد الفعل
وان لم يفيد الناكح بنفسه
الفعل لئلا يلزم معارضة
الفعل الخ واذا
قبل القليل لم يعلم
يخرج القليل ولم يبقى
وان كان العلة معلومة
لاحتمال علة اخرى فيصير
مجهولا

Copyright © King Saud University